الدراسات السياسية

القوى المحركة للنظام السياسي الالماني والعملية السياسية

أ.م احسان عبد الهادي سلمان

كلية القانون والسياسة - جامعة السليمانية

المقدمة :

اولا : التعريف بالموضوع :جرت الانتخابات التشريعية الالمانية في أيلول ٢٠١٣ ، وحقق فيها حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي بزعامة انجيلا ميركل الفوز للمرة الثالثة وتشكيل أئتلاف حكومي جديد لغاية عام ٢٠١٧ . اذ حصل الحزب على ما يقارب ٤٢% من اصوات الناخبين الذين سجلت نسبة مشاركتهم على مايزيد عن ٧٠% ، وبذلك حصل الحزب على ٣١١ مقعدا من اصل ٦٣٠ مقعدا برلمانيا متقدما على غريمه التقليدي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي حصل على مايقارب ٢٦% من الاصوات اي مايعادل ١٩٢ مقعدا . وشهدت هذه الانتخابات تقدما لليسار الراديكالي الذي حصل على ٦،٨% من الاصوات اي مايعادل ٦٤ مقعدا ، بينما تراجع حزب الخضر عن ما حققه في الانتخابات السابقة وحصل على ٨،٤% من الاصوات اي مايعادل ٦٣ مقعدا ، اما الحزب الحر الديمقراطي فقد سجل انهيارا وذلك بعدم حصوله على نسبة ٥% وسجل نسبة ٤،٨% من الاصوات .

ثانيا : اهمية الموضوع : تتجسد اهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على مجرى العملية الانتخابية في دولة اوربية ذات نظام ديمقراطي متقدم مستقر ومدى مساهمة الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والنظام الانتخابي في استقرار النظام السياسي وتحقيق الديمقراطية .

ثالثا : فرضية البحث :يقوم هذا البحث على فرضية مفادها ان الديمقراطية المتحققة في المانيا تقوم على عدة اسس وركائز ومنها القوى المحركة للنظام السياسي المتمثلة بالاحزاب السياسية وجماعات المصالح ، وما لهم من تأثير ومساهمة فعالة في المشاركة بتخطيط وادارة العملية السياسية .

رابعا : اشكالية البحث : لغرض الاجابة على فرضية البحث فقد تناولنا في موضوعنا التعريف بالاحزاب السياسية الالمانية واتجاهاته الفكرية وبرامجها السياسية، كما تناولنا انواع جماعات المصالح ومدى تأثيرها، بالاضافة الى شرح النظام الانتخابي، فضلا عن تسليط الضوء على العملية السياسية وكيفية مشاركة هذه القوى السياسية فيها.

خامسا : اهداف البحث : يهدف البحث الى عدة امور اهمها :

١- توضيح اتجاهات الاحزاب السياسية الالمانية الرئيسية وبرامجها السياسية .
٢- التعريف بجماعات المصالح الالمانية وكيفية عملها .
٣- فاعلية النظام الانتخابي وسير العملية الانتخابية ومدى شفافيتها .
٤- سير العملية السياسية ومشاركة هذه القوى السياسية فيها .
٥- فاعلية هذه القوى المحركة للنظام السياسي ومدى مساهمتها في استقرار بنية النظام من خلال المشاركة الواسعة لهذه القوى في سبيل تحقيق الديمقراطية .

سادسا : منهجية البحث : تم استخدام المنهج التاريخي للوقوف على خلفية الاحزاب السياسية ، بالاضافة الى المنهج الوصفي من اجل توضيح الظاهرة السياسية المتمثلة بالعملية الانتخابية ومجرياتها

والقوى المساهمة فيها والقوانين والنظم المتعلقة بها، فضلا عن استخدام منهج التحليل النظمي لتحليل هذه الظاهرة السياسية وكيفية اجراءها ومدى فاعلية القوى المحركة للنظام في المشاركة والتأثير في العملية السياسية

سابعا :هيكلية البحث: لقد اشتمل البحث على مبحثين بالاضافة الى الخاتمة وقائمة المصادر، حيث تضمن المبحث الاول والذي كان بعنوان الاحزاب السياسية وجماعات المصالح على مطلبين، اختص المطلب الاول بتسليط الضوء على الخلفية التاريخية للاحزاب الالمانية والاحزاب الرئيسة وبرامجها ، والمطلب الثاني يبين جماعات المصالح ومشاركتها السياسية ، اما المبحث الثاني الذي هو بعنوان الانتخابات والعملية السياسية فتضمن مطلبين ايضا ، اختص الاول بقانون الاحزاب والنظام الانتخابي وجاء المطلب الثاني ليحلل سير العملية السياسية .

المبحث الاول: الاحزاب السياسية و جماعات المصالح :

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

أولاً: نشأة وتطور الاحزاب : يمكن ان نفهم طبيعة السياسة الحزبية الالمانية اذ تذكرنا انها كانت منذ انشاء الرايخ عام ١٨٧١، تنقسم الى ثلاث كتل، تستمد كل كتلة اسمها من ترتيب الجلوس التقليدي في البرلمان اليسار والوسط واليمين. بل حتى في ايام جمهورية فايمار، عندما كان هناك ثلاثين حزباً، لم تكن الاحزاب ذات الوزن الحقيقي بينها يزيد عددها على ثمانية، يمثل اليسار منها ثلاثة، هي احزاب: الشيوعيين، والاشتراكيين الديمقراطيين و الحزب الديمقراطي، ويمثل الوسط حزبان هما: الحزب الكاثوليكي، وحزب الشعب البافاري، ويمثل اليمين ثلاثة احزاب هي: حزب الشعب الالماني الذي يضم رجال الصناعة، وحزب القوميين الالمان ذوي الميول المحافظة وحزب الوطنيين الاشتراكين. وبعد اثنتي عشر عاماً في ظل نظام الحزب الواحد الدكتاتوري للرايخ الثالث، اعادت قوات الاحتلال الحياة السياسية الديمقراطية الى المانيا في خريف ١٩٤٥. وبدأت الاحزاب تتشكل على نطاق صغير في المانيا الغربية، ثم اكتسبت هذه الاحزاب خبرتها عن طريق الاشتراك في التنافس على الانتخابات وعززت مقدرتها التنظيمية عن طريق التوسع التدريجي من الوحدة الى المقاطعة الى الولاية... الى قسم كامل من اقسام الاحتلال، الى تخطي اقسام الاحتلال والوصول الى المستوى القومي كله.[١] وبالرغم من ان التقسيم السياسي لالمانيا الغربية يحمل بعض اوجه الشبه بما كان قبل عهد النازية، لكن هناك تغيرات حصلت، فقد عاد الحزب الشيوعي الى الحياة بسرعة نسبياً، كما استطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي انهار في عهد هتلر، ان يعود الى الحياة السياسية لكن ببطء، اما بقية الاحزاب الرئيسية فاكثرها جديد. ومن هنا، فان التجمع التاريخي للاحزاب قد تطور بطريقة منظمة وموزعة في المانيا الغربية، حيث تركزت اصوات اليسار في الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) في حين تم الاعلان عن ان الحزب الشيوعي حزب غير دستوري. اما الحزب المعتدل فهو الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) والاتحاد المسيحي

[١] إلمر بليشكه،حكومة المانيا المعاصرة،ترجمة محمد حقي،مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٧٣، ص٢١١.

الاجتماعي (CSU) الذي احتل مكان الوسط، التقليدي، وليس هناك احزاب يمينية قوية على المستوى القومي، فقد منعت الاحزاب المتطرفة من النشاط بحكم القانون، واثبت الواقع على مستوى الأمة باكملها ان الانتخابات عكست ميلاً متزايداً نحو سياسة الحزبين وان الاشتراكيين الديمقراطيين والاتحاد المسيحي الديمقراطي بعدما دمج معه الاتحاد المسيحي الاجتماعي الذي كان بمثابة فرع له في ولاية بافاريا، تصدرا قائمة الاحزاب.[1]

اما في المانيا الشرقية، فبعد حوالي شهرين من استسلام المانيا النازية شكلت الاحزاب المعادية للنازية في المناطق التي خضعت للقوات السوفيتية، جبهة للنضال المشترك من اجل المانيا سلمية ومعادية للفاشية. وقد تزعم الحزب الشيوعي هذه الجبهة التي اطلقت على نفسها الكتلة الديمقراطية بعد اعلان قيام المانيا الشرقية (الديمقراطية) عام ١٩٤٩. وقد شارك في هذه الكتلة كل من الحزب الشيوعي الالماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي، اللذان انصهرا معاً في نيسان ١٩٤٦، ليشكلا الحزب الاشتراكي الالماني الموحد، بالاضافة الى الاتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الليبرالي الديمقراطي، وفي عام ١٩٤٨ تم انشاء احزاب صغيرة مثل حزب الفلاحين الديمقراطي وحزب آخر يعبر عن الحرفيين والبرجوازية الصغيرة في القطاعين الخاص والتعاوني وهو الحزب الوطني الديمقراطي. وقد شكلت هذه الاحزاب مجمل الخريطة الحزبية في المانيا الشرقية.[2] والى جانب هذه الاحزاب تم استكمال البناء المؤسسي للنظام السياسي في المانيا الشرقية بانشاء عدد من المنظمات والنقابات العمالية والمهنية مثل اتحاد النقابات الحر، ورابطة الشبيبة الحرة، واتحاد النساء الديمقراطي ورابطة الثقافة واتحاد المساعدة الفلاحية المتبادلة. ومن هذه الاحزاب والمنظمات الجماهيرية تشكلت الجبهة الوطنية التي قامت بتأسيس جمهورية المانيا الديمقراطية تحت اشراف ورقابة سلطة الاحتلال السوفيتي التي استمرت حوالي تسع سنوات الى حين حصول المانيا الديمقراطية على استقلالها في ٢٣ نيسان ١٩٥٤.[3] وفيما بعد اوضحت الاحداث التي شهدتها المانيا الشرقية في صيف ١٩٨٩، ان النظام السياسي فيها لم يعد قادراً على تطويق حركة الجماهير واحتوائها كما اسلفنا سابقاً. وعندما اتيحت لهم خوض انتخابات حرة في آذار ١٩٩٠، اتضحت صورة الخريطة السياسية الحقيقية فيها. فقد خاض هذه الانتخابات في المانيا الشرقية تسعة عشر حزباً بالاضافة الى خمسة ائتلافات تمثل اربعة عشر- حزباً اخرى. واسفرت هذه الانتخابات عن وجود ثلاث تيارات سياسية رئيسية على الساحة، وهي تكتل اليمين، والذي يضم اساساً الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاجتماعي. ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والتيار الاخير يمثله الحزب الاشتراكي الموحد (الحزب الشيوعي الحاكم). وهكذا تشكلت حكومة ائتلافية جديدة من الاحزاب المؤيدة لاعادة التوحيد مع المانيا الغربية، وبعد تحقيق اعادة التوحيد اندمجت هذه التيارات الرئيسية مع مثيلاتها في المانيا الغربية.[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص٢١٢.

[2] حسن نافعة،معجم النظم السياسية والليبرالية في اوربا الغربية واميركا الشمالية،دار الجيل،بيروت،٢٠٠٠، ص١٠٢.

[3] المصدر نفسه، ص١٠٤

[4] المصدر نفسه، ص١٠٤.

ثانياً: الاحزاب الرئيسية المشاركة في العملية السياسية:

١-الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU): وهو من الاحزاب المعتدلة في المانيا ويشكل مع الاتحاد المسيحي الاجتماعي (csu) كتلة برلمانية واحدة في مجلس النواب الاتحادي. وهو من الاحزاب التي تعتبر ذات تكوين حديث، فلم ترتبط بتقاليد جمهورية فايمار الا بقدر ضئيل. اذ بعد استسلام المانيا عام ١٩٤٥، بادرت شخصيات سياسية مسيحية عديدة بمبارکة وتشجيع سلطات الحلفاء الى تشكيل اكبر تجمع سياسي مهمته الاساسية المشاركة في اعادة بناء دولة المانيا الجديدة.[١] لقد شكل تأسيس هذا الحزب في المانيا الغربية بعد الحرب انعطافاً مهماً في تقاليد الاحزاب السياسية الالمانية، فقد تأسس من مجموعات متنافرة من الكاثوليك والبروتستانت، رجال الاعمال النقابيين، والمحافظين والليبراليين. حيث اراد الحزب مخاطبة شريحة واسعة من المجتمع بدلاً من تمثيل مصالح خاصة ضيقة، بهدف الفوز بسلطة الحكم. وكان المبدأ الموحد للحزب هو ضرورة اعادة بناء المانيا الغربية حسب المبادئ المسيحية والانسانية.[٢] ويعد البرنامج الاجتماعي والاقتصادي للحزب مزيجاً من الاهتمام بقدسية الملكية الخاصة وبعض عناصر اشتراكية الدولة. فهو يهدف الى المحافظة على عنصر المبادرة الفردية وتلبية الحاجات المادية للقاعدة العريضة للشعب في الوقت نفسه، كما يهدف على ادماج الاقتصاد الالماني مع الاقتصاد الاوربي.[٣]

والمتتبع لمسيرة هذا الحزب يتلمس تحولاً كبيراً في مرحلة التسعينات في طروحاته الفكرية وممارسته السياسية، كي تأتي متلائمة مع توحيد شطري المانيا اولاً، ومستجدات الظرف الدولي ثانياً. فقد خرج الحزب بعد مؤتمره العام الذي سبق الانتخابات العامة لعام ١٩٩٤، بطروحات تذهب بالدعوة لأقامة (تحالف قومي) يضم رجال الاعمال والصناعة والاتحادات العمالية من اجل خلق المزيد من فرص العمل، مع التعهد بتقليل القيود البيروقراطية واحداث استقطاع في برامج الضمان الاجتماعي، هذا على الصعيد الداخلي، اما على الصعيد الخارجي فقد طرح فكرة التكامل مع دول شرق اوربا في اطار الاتحاد الاوربي، اذ من مصلحة المانيا ومصلحة القارة الاوربية على حد سواء الا تكون الحدود الغربية لبولندا هي الحدود الشرقية للاتحاد الاوربي.[٤]

وقد حاول الحزب زيادة رصيده الشعبي والانتخابي، فتقدم بمشروع انتخابي يكون منهاج عمل في حالة فوزه في انتخابات ١٩٩٨، يتضمن بالاضافة الى ماذهبنا اليه، توسيع حلف شمال الاطلسي، وتطوير هياكل الاتحاد الاوروبي وتوسيع عضويته، وتحقيق الوحدة النقدية الاوربية، فضلاً عن اصرار الحزب على دفع عملية الاصلاح الهيكلي للاقتصاد الالماني، ورفع الضرائب البيئية المفروضة على وقود السيارات، ودعم دور منظمة الأمن والتعاون الاوربي، ورغم ذلك انهزم في الانتخابات وتحول الى صفوف المعارضة

[١] حافظ علوان،النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الاميركية،دار وائل،عمان،٢٠٠١، ص٢٣٩.

[٢] روسل جيه دالتون،السياسة في المانيا، في (غابرييل الموند وبنغهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر)،ترجمة هشام عبد الله،الاهلية للنشر،عمان،١٩٩٨، ص٤٧١.

[٣] الحزب المسيحي الديمقراطي يحتفل بعيد ميلاده الستين، دويتش فيله، موقع على الانترنت ، www.dw-world.de بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥ .

[٤] حافظ علوان، المصدر السابق، ص٢٤١.

بعد ان ضرب رقماً قياسياً في حكم البلاد بصورة متوالية.[١] وبعد الهزيمة القاسية التي مني بها الحزب الأشتراكي الديمقراطي الحاكم لدورتين انتخابيتين برئاسة المستشار غير هارد شرودر، في ولاية شمال الراين – ويستفاليا، وذلك قبل عام من تاريخ اجراء الانتخابات المعتادة قرر رئيس الحكومة الذهاب الى انتخابات مبكرة، اي عام ٢٠٠٥ وليس عام ٢٠٠٦. وفعلاً قرر الرئيس الاتحادي الاعلان عن حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة وذلك وفقاً للسياقات الدستورية المنصوص عليها.[٢] وقدم الحزب المسيحي الديمقراطي برنامجه الاصلاحي بقيادة انجيلا ميركل، وهو يطمح بالفوز بالأنتخابات ويتوقع ان تكون اول امرأة تتولى منصب المستشار في بلاد غوته وشيلر. وقد شدد الحزب في برنامجه على ضرورة صياغة سياسة متكاملة من احل تحقيق ((نقطة تحول تجاه مستقبل افضل))، كما يهدف الى كسب ثقة الناخب الالماني بقدرة الحزب على تشكيل حكومة قادرة على مواجهة تحديات الاصلاح والعولمة التي تواجه المانيا. وقد نص برنامج الحزب ايضاً على ضرورة (تغيير الذهنية الالمانية) وتجاوز مفهوم الدولة الاجتماعية التي تضمن للمواطنين حياة مادية آمنة، كما أكد البرنامج على اهمية تغيير بنية سوق العمل الالمانية ورفع نسبة الضريبة المضافة لتمويل برامج انعاش الاقتصاد الالماني، ودعم ارباب العمل في ايجاد فرص عمل جديدة عن طريق خفض تكاليف العمل وضريبة الدخل .[٣]

كل هذا يتعلق بالصعيد الداخلي، اما على الصعيد الخارجي، فقد ركز الحزب بسياسته الخارجية على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية، وتنشيط آليات التعاون مع الحليف الاطلسي بالاضافة الى تحديد هوية وماهية الاتحاد الاوروبي التي تقوم على (الجذور والإرث المسيحي) لاوربا وفقاً لتصوراته. ومن المعروف عن الحزب رفضه القاطع لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي وتقديمه عرضاً بديلاً للحكومة التركية اطلق عليه (الشراكة المميزة)، كما ان رئيسة الحزب اتخذت موقفاً مؤيداً للحرب على العراق، وهذا ما اوقعها في مرمى سهام النقاد الذين حذروا من عواقب (عسكرة لسياسة الاميريكية وتهميش دور القانون الدولي والامم المتحدة).[٤] وهكذا مرة اخرى رجع الحزب الى سدة الحكم، وتكرر الحال في الانتخابات التي تلتها عام ٢٠٠٩و٢٠١٣ حيث استطاع الحزب تشكيل حكومة بعد فوزه بالانتخابات، بايلاء الاهتمام بالملفات الاجتماعية العالقة والاهتمام بالطبقة الوسطى والشركات الصغيرة من خلال التخفيض الضريبي ومكافحة البيروقراطية. وعلى المستوى الخارجي كان للصراع العربي – الاسرائيلي حضوره من ناحية دعم الحزب (للحقوق الاسرائيلية)، بالاضافة الى تأييد الموقف الاميريكي في افغانستان.[٥]

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٤٢.

[٢] الانتخابات الالمانية، دويتش فيله، موقع على الانترنت، .www.dw-world.de

[٣] لؤي المدهون، الحزب المسيحي الديموقراطي: الاولوية لاصلاح سوق العمل واحياء العلاقة مع واشنطن، دويتش فيله، موقع على الانترنت ، www.dw-world.de ، بتاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠١٣ .

[٤] المصدر نفسه.

[٥] ضرغام الدباغ، تقرير عن الانتخابات للبرلمان الالماني الاتحادي، موقع على الانترنت، www.myportail.com ، بتاريخ ١٠/٢ / ٢٠١٣ .

٢-الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) : هو الحزب الثاني الرئيسي في المانيا لكنه الحزب الاقدم. فقد تأسس الحزب في اواخر القرن التاسع عشر. ويعتنق عقيدة ماركسية منذ سنوات عديدة. وبحلول القرن العشرين ابدى رغبته في المشاركة من داخل النظام السياسي، وكان هو الحزب الالماني الرئيسي- في اغلب فترات جمهورية فايمار.[١] ان الحزب يقف الى يسار الوسط، وعلى الرغم من انه يمثل القسم الاعظم من الاصوات اليسارية، فانه يعد من اهم الاحزاب المعتدلة . ويستمد الحزب النصيب الأكبر من التأييد الشعبي عن طريق العمال وزوجاتهم في المدن الذين يستفيدون من التأمين الاجتماعي، ومن الموظفين الذين يطلق عليهم وصف لابسي الياقة البيضاء، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، ومن بعض المثقفين. وكان آثر تقسيم المانيا في اعقاب الحرب العالمية الثانية في الاشتراكيين الديمقراطيين، اسوأ منه في اي فريق حزبي آخر، لأن التقسيم قد وزع مراكز قوى الحزب بين الالمانيتين، في الوسط لالمانيا الشرقية، وفي الشمال بالنسبة لالمانيا الغربية. ويجتذب الحزب الرجال بصفة خاصة، وينتمي معظم مؤيديه الى جماعات الشباب ومتوسطى العمر.[٢] لقد ادى الاداء الضعيف للحزب في الانتخابات الاولى (عام ١٩٤٩) في المانيا بعد التقسيم، الى ازدياد الضغوط داخل الحزب لتوسيع قاعدته لتشمل قطاعات اوسع من الناخبين، وفي مؤتمر غود سبرغ (Godesberg) عام ١٩٥٩، تبنى الحزب فيه برنامج تخلى بموجبه عن دوره التقليدي كناطق ايديولوجي بأسم الطبقة العاملة، ورفض السلبية ومعاداة الكنيسة، ونبذ السياسات الاقتصادية الماركسية، وتبنى اقتصاداً مختلطاً مع وجود قطاع خاص قوي وجوهري.[٣] وتحرك بشكل عام نحو الوسط في سياساته الخارجية والمحلية. وواصل الحزب تمثيله لمصالح الطبقة العاملة. وكان يأمل انه بالتخلي عن لواء الايديولوجية سوف يجتذب تأييداً جديداً من الطبقة الوسطى. وبدأ الحزب في التحول الى حزب تقدمي يستقطب اعضاء من مختلف الطبقات والانتماءات، ليتمكن من منافسة الحزب المسيحى الديموقراطي.[٤]

ومن الاهداف الرئيسية للحزب، الملكية العامة للصناعات الاحتكارية او تأميمها، وخاصة انتاج الفحم والحديد، على ان لايتم ذلك عن طريق التأميم الشامل، وانما عن طريق المؤسسات العامة المختلطة التي تمثل فيها كل القطاعات العامة للشعب، بما في ذلك العمال والمستهلكون تمثيلاً متكافئاً كما ينادي بسياسة ضريبية مبنية على الضرائب المباشرة بما يتناسب مع الدخل والملكية، لا على اساس الارباح العامة وتقديرات الاستهلاك ويركز على ضرورة الاحتفاظ بالعمالة الكاملة لمنع الانكماش حتى يمكن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، كما يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحريات المدنية ضد السلطة المطلقة والطغيان الفردي، ويفضل حكم الديمقراطية على حكم الفئة او النخبة، وفي نفس الوقت يفضل نظام الدولة الموحدة ذات الحكومة المركزية القوية، ويعرض عن الطائفية

[١] لورانس غراهام وآخرون، السياسة والحكومة، ترجمة عبدالله بن فهد، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٠، ص١٥٦.

[٢] المر بليشكه، المصدر السابق ، ص٢٢٠.

[٣] لورانس غراهام، المصدر السابق، ص١٥٦.

[٤] روسل جيه، دالتون، المصدر السابق، ص٤٧٥.

والانفصالية ومبالغة بعض الولايات في طلب حقوق اضافية لها.[1] وفي ميدان الشؤون الخارجية، نجد الحزب يحبذ الصداقة مع الدول الحرة، وينادي ايضاً باقامة علاقات طبيعية بين المانيا والدول الاخرى، بغض النظر عن نظم حكمها الداخلية. وكان الحزب يسعى لاعادة توحيد المانيا في ظل سلام وحرية وعن طريق اتفاق قوى الاحتلال لالمانيا بما فيها الاتحاد السوفيتي السابق، وكان يعارض اعادة تسليح المانيا على اعتبار ان ذلك سيحد من فرص اعادة التوحيد. ويؤمن بأن اقامة المانيا الموحدة لابد ان يدخل في اطار نظام شامل للأمن في ظل الامم المتحدة لتحقيق امنها الخاص بها.[2] وفي انتخابات عام ١٩٩٠، تفاجئ الحزب عندما شاهد جماهير الجزء الشرقي من المانيا تتخلى عن حليفه الحزب الاشتراكي الموحد، لتذهب هذه الجماهير وتؤيد الحزب المسيحي الديمقراطي الذي فاز بتلك الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الحزب ومن خلال برنامجه الانتخابي لعام ١٩٩٨، والذي تضمنت خطوطه العامة على المستوى الداخلي اصلاح الضعف البنيوي للاقتصاد الالماني وتكييف آليات سوق العمل مع متطلبات الاقتصاد العالمي المتعولم. ونادى بحقوق العاملين والحفاظ على القوانين التى تحول دون تسريحهم بسهولة، والاهم من ذلك الموائمة بين العدالة الاجتماعية ومتطلبات الاقتصاد العالمي السالك طريق العولمة. كما يهدف الحزب في برنامجه الى تحديث آليات عمل اجهزة الأمن الالمانية، والفصل الكامل بين مهام الشرطة (الأمن الداخلي) والجيش (الأمن الخارجي). كما يدعم الحزب عملية اندماج الاجانب في المجتمع الالماني، بالاضافة الى معارضته فرض رسوم جامعية لأنها تقلل من فرص التعليم وتتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعد من اهم اولوياته، ومن جانب آخر يهدف الى تشجيع البحث العلمي وجامعات النخبة. وعلى المستوى الخارجي، فهو على عكس رؤية المسيحين الديموقراطيين، يدعم انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، ويسعى لحصول المانيا على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي، ويتطلع الى دور الماني اكبر واكثر فاعلية على مسرح السياسة الدولية، والتي تمخضت عنها سياسة المانية خارجية مستقلة، كما يشدد الحزب على ثقل المانيا كقوة تساهم في حفظ وتكريس السلام الدولي، وتعمل من خلال المنظمات الدولية على اعادة الهيبة للامم المتحدة والقانون الدولي.[3]واستطاع الحزب الفوز بانتخابات ١٩٩٨، والتي تلتها، لكنه خسر الانتخابات المبكرة التي دعا اليها عام ٢٠٠٥، وتوجه منذ ذلك الحين الى فريق المعارضة.

٣. الحزب الديمقراطي الحر (FDP):

اندمجت احزاب الاحرار التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية في المانيا الغربية في حزب واحد هو الحزب الديموقراطي الحر او يسمى احياناً بحزب الاحرار الديمقراطيين، وذلك عام ١٩٤٨، وهو احد الحلفاء الرئيسيين للمسيحيين الديمقراطيين في تأليف الحكومة الائتلافية الاولى. ويعكس الحزب اهداف الحزب الالماني الديمقراطي في عهد جمهورية فايمار، وينادي بالاقتصاد الحر كما يعبر عن المصالح

[1] إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص٢٢١.

[2] المصدر نفسه، ص٢٢١.

[3] لؤي المدهون، برامج الاحزاب الالمانية الانتخابية، دويتش فيله، موقع على الانترنت، www.dw-world.de ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ٢٠١٣ .

التجارية، ويقف الحزب الى يمين الوسط.[١] يمثل هذا الحزب التراث الليبرالي، او الاصلاحي غير الاشتراكي، وان احد العناصر المهمة في التراث الليبرالي هو الاهتمام بالحريات الفردية ومعاداة الكنيسة. وفي القرن التاسع عشر كانت الليبرالية تعني حكومة لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، لكن في القرن العشرين تحولت الليبرالية لتأييد تدخل الحكومة في الاقتصاد لحماية الطبقات الأفقر، وكلا المعنيين نجدهما في حزب الديمقراطيين الاحرار. وهذا الحزب يمثل مصالح متعددة تختلف من اقليم الى آخر في المانيا. وان مهنيي الطبقة الوسطى (مثل الاطباء والمهندسين والمحامين) يؤيدوون الحزب، وهم المصدر الرئيسي لدعمه، كما يؤيده ايضاً، المزارعون واصحاب الأعمال الصغيرة.[٢] لقد تأسس هذا الحزب عقب مؤتمر سياسي عقد في هيبنهايم عام ١٩٤٨، عندما اندمج حزب الاحرار الديمقراطي في بافاريا وهامبورغ وساكوني السفلى وشمال الراين – ويستفاليا و شلزفيغ – هولشتاين، مع حزب الديمقراطيين الليبرالي (LDP) في هيس وبرلين الغربية والحزب الديمقراطي في الراينلاند، وحزب الشعب الديمقراطي (DVP) في بريمن وفيتمبرغ – بادن. وكان رئيسه في البداية هو ثيودور هيس الذي اصبح فيما بعد اول رئيس للجمهورية الفيدرالية. وبالرغم من ان الحزب لا يدعي لنفسه انه استمرار لأي جماعة من الجماعات السياسية لعهد ما قبل الحكم النازي، فهو يحاول ان يظهر بأنه يلبس لباس الليبرالية الالمانية (التحرر) ومن ثم يكون الوريث الطبيعي لحزب الشعب، والحزب الديمقراطي او حزب الدولة في جمهورية فايمار.[٣]

ونظراً الى ان وحدات الحزب تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها، فليس من السهل تحديد برنامجه. ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة انه يختلف عن الاتحاد المسيحي الديمقراطي من حيث ايمانه بضرورة فصل الدين عن السياسة، كما يركز على اهمية الحقوق القومية اكثر من تركيزه على التعاون الدولي، ويعارض الحزب الاتحادات العمالية. ويحبذ قيام حكومة موحدة وان كانت غير مركزية، وعندما كان القانون الاساسي في مرحلة الصياغة فضل الحزب النظام الرئاسي على البرلماني، وان يكون البوندسرات على غرار نظام مجلس الشيوخ الاميريكي، وكان يتشكك في صحة نظام الحزبين.[٤] وعلى الرغم من ذلك، وبسبب النظام الانتخابي في المانيا، فان هذا الحزب يحظى بتأثير اكبر. وعندما ننظر الى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية فأنه يشارك في الحكم اكثر من كلا الحزبين الرئيسيين، من حيث لايملك الحزبان الرئيسيان القوة الكافية لادارة البلاد دون دعم الديمقراطيين الاحرار. ان موقع الحزب وسط الخط السياسي مكنه من تأييد المسيحيين الديمقراطيين في بعض الاحيان، او تأييد الاشتراكيين في احيان اخرى.[٥] اذ تسمح تركيبة الحزب واصوله الفكرية بمرونة سياسية للتأقلم مع سياسات الحزبين الكبيرين، لذلك نجده وعلى الرغم من حصوله على اصوات قليلة، إلا انه شارك فترة اطول من كل الاحزاب في الائتلافات

[١] إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص٢٢٢.
[٢] لورانس غراهام وآخرون، المصدر السابق، ص١٥٧.
[٣] إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص٢٢٣.
[٤] المصدر نفسه، ص٢٢٤.
[٥] لورانس غراهام وآخرون، المصدر السابق، ص١٥٧.

الحكومية التي تشكلت.[١] وعلى هذا الاساس اصبح من الاحزاب المؤثرة في المانيا من خلال ائتلافه مع الاحزاب الكبيرة لحسم نتائج الانتخابات. ولهذا يصنفه الكثير من المراقبين السياسيين على انه الحزب الذي يملك طوق النجاة وينقذ الائتلاف الحاكم من الانهيار والانتقال الى صفوف المعارضة، اذ يكون دائماً في موضع المشاركة الايجابية التي يعتمد عليها ميزان القوى بين الاحزاب السياسية في المانيا. وعلى الرغم من دفاع الحزب عن الحرية واحترام القيم الانسانية والملكية الفردية والحرية الاقتصادية، كل ذلك لم يمنحه أية ميزة اصيلة ينفرد بها عن بقية الاحزاب السياسية على الساحة الالمانية. وتقوم استراتيجية الحزب على فكرة المشاركة بقدر الامكان في نشاطات السلطة على المستوى الفيدرالي، وخاصة في الفترة التي قرر فيها المسيحيون الديموقراطيون التوجه نحو التحالفات الصغيرة، فوجدوا في هذا الحزب ضالتهم. ورغم ذلك فقد لوحظ في الفترة الاخيرة تعثر مسيرته الانتخابية وانخفاظ نسبة مؤيديه.[٢] فبعد تراجع اصوات الحزب في انتخابات ١٩٩٤، لم يتمكن في انتخابات ١٩٩٨ من تجاوز عتبة ٥%، وبذلك لم يدخل البرلمان الاتحادي ولم يشترك في الحكومة، وهذه هي المرة الاولى في تأريخ هذا الحزب يحصل الامران معاً. ولكنه استطاع ان يعود الى الساحة السياسية مرة اخرى في انتخابات ٢٠٠٥ ثم المرحلة الاعم وهي انتخابات ٢٠٠٩، حيث حقق نصراً كبيراً في الانتخابات اهله لتشكيل ائتلاف حكومي مع الاتحاد المسيحي، وتولي الحزب لوزارة الخارجية.[٣]

٤-حزب الخضر (D.G):

ان الجذور التاريخية لهذا الحزب تعود الى قيام مجموعات من المواطنين من انصار (حركة الخيارات البديلة)، هذه الحركة تجد جذورها في العديد من الحركات السياسية والاجتماعية التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، والتي كانت تستهدف تحقيق نوع من الاشباع الذاتي لطموحات اعضائه خارج انظمة وتقاليد المجتمع القائم آنذاك، والذي يتهمونه بالبيروقراطية والتكنوقراطية. وتسعى هذه الحركة الى تحقيق اهدافها من خلال اقامة مشاريع مستقلة تضم الزراعة والاعلام والصناعة والثقافة والصحة والخدمات الاجتماعية. هذه المشاريع تقوم على الادارة الذاتية من قبل الاعضاء والعمل الطوعي والديمقراطية المباشرة. وتعتمد الحركة على مجاميع الشباب المتعلمين تعليماً جيداً من ابناء الطبقة الوسطى، كما للنساء دور كبير في هذه الحركة، الا ان مسألة التنظيم والتمويل والصدام مع الجماعات المحافظة، كانت هي معاناة هذه الحركة.[٤] وكذلك الأستيلاء على مصانع ومباني مهجورة بطريقة غير قانونية، ومنعهم لقيام مفاعلات نووية وتوسيع المطارات، وقيامهم بالتظاهرات في مواجهة السياسة الدفاعية للدولة حول نشر صواريخ على الاراضي الالمانية، كل ذلك ادى الى تعاطف الجماهير الالمانية معهم.[٥] وهناك حركة جماهيرية اخرى تسمى (حماية البيئة)، والتي ظهرت خلال السبعينات بسبب أزمة الطاقة في اعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، وكانت هذه الحركة تشير

[١] حسن نافعة، المصدر السابق، ص١٠١.
[٢] حافظ علوان، المصدر السابق، ص٢٤٣.
[٣] ضرغام الدباغ، المصدر السابق.
[٤] عبدالمنعم سعيد، ظاهرة الخضر، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٢) تشرين الاول ١٩٨٥، ص١١٦.
[٥] حافظ علوان، المصدر السابق، ص٢٤٥.

الى مخاطر النمو الصناعي المتزايد ومخاطر الاستهلاك غير المحدود للمجتمعات غير المتقدمة، وكانت تسعى الى منع اقامة مشاريع تؤدي الى تدهور نوعية الحياة والاعتداء على الطبيعة. واشتهرت الحركة بمعارضتها الشديدة لبناء المفاعلات النووية. وقد حصلت هذه الحركة قبولاً شعبياً متزايداً في المانيا، حيث بلغت شعبيتها عام ١٩٨٠ مايقرب خمسة ملايين مواطن ينتمون الى (١٣٨) منظمة اقليمية و (١٣٠) منظمة كبرى على المستوى القومي. واستطاعت هذه الحركة مع سابقتها طرح قائمة موحدة حصلت على ٥% من الاصوات في بريمن، وبالتالي تمكنت من دخول برلمان الولاية باربعة اعضاء وذلك عام ١٩٧٩.[١] ومن مصادر حزب الخضر، والمصدر الاهم هي (حركة السلام) والتي من داخل رحم هذه الحركة ظهر حزب جديد هو حزب الخضر- الذي يتخذ مواقف سياسية ذات ميول ونزعات مسالمة وذلك عام ١٩٧٩.[٢] ان حركة السلام ظهرت بسبب الظروف الجيوستراتيجية لالمانيا، حيث أن موضوع الحرب والسلام ظل دائماً موضوعاً مهما للشعب الالماني. وافصحت هذه الحركة عن وجودها بشكل واضح آبان قرار نشر الصواريخ على اراضي اوربا الغربية ومنها المانيا الغربية من قبل حلف الاطلسي- رداً على نشر الصواريخ السوفيتية في اوربا الشرقية وذلك عام ١٩٧٧. وتعد حركة السلام من اوسع المصادر التي استمد منها حزب الخضر، وتميزت حركة السلام بالنزعة القومية الالمانية، وحاولت طرح استراتيجية بديلة للدفاع عن المانيا تقوم على الحياد.[٣] وفي عام ١٩٧٩، اجتمع حوالي ألف وفد يمثل هذه الجماعات المختلفة لأقامة حزب له برنامج قومي، وهكذا جاءت ولادة هذا الحزب. وعقد مؤتمر له في كانون الثاني من عام ١٩٨٠، وحضره عدة آلاف، تقرر في هذا المؤتمر منع العضوية المزدوجة (الانتماء الى احزاب سياسية اخرى)، ثم انتخاب لجنة تنفيذية تتكون من خمسة عشر- عضواً، وشارك في انتخابات ١٩٨٣ وحصل على (٢٧) مقعدا في البرلمان، واول مشاركة حكومية للحزب كانت في منصب وزير الطاقة وشؤون البيئة. ويؤكد الحزب على الروح الخلاقة، وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار بالمقارنة بالقيم المادية التي تسود اقتصاديات السوق. وقد وجدت الطبقة الوسطى في هذا الحزب، وخصوصاً الشباب منهم، مخرجاً لهم عن الحزبين الرئيسيين، من حيث فقدان هذين الحزبين مسائدة هذه الطبقة في اوقات التدهور الاقتصادي وبروز نوعية مختلفة من التحديات على الخارطة الالمانية.[٤]

المطلب الثاني: جماعات المصالح:

جماعة المصلحة وجماعة الضغط، كثير ماتستعمل كمترادفين يحل احدهما محل الآخر. فكل جماعات الضغط هي بالضرورة جماعات مصالح، ولكن ليست كل جماعات المصالح هي جماعات ضغط، فعندما تقرر الجماعات المنظمة محاولة حل قضيتها من خلال تأثيرها في الحكومة، عند ذلك

[١] عبدالمنعم سعيد، المصدر نفسه، ص١١٦.
[٢] حافظ علوان، المصدر السابق، ص٢٤٥.
[٣] عبدالمنعم سعيد، المصدر نفسه، ص١١٨.
[٤] حافظ علوان، المصدر السابق، ص٢٤٧.

تكتسب صفة جماعة الضغط او جماعة المصلحة السياسية.[١] وهناك من يطلق اسم جماعات المصلحة على التجمعات التي تحققت على اساس لفظة المصلحة التي تشمل الدفاع عن الفوائد المادية وصيانة القيم الاخلاقية. ولكن توحيد التصرفات الحاصلة قابل لكثير من التغير في الديمومة والصلابة. وجماعات المصلحة لا تتحول الى جهاز ضاغط إلا ابتداء من اللحظة التي يستعمل فيها المسؤولون التأثير على الجهاز الحكومي في سبيل انتصار مطالبها.[٢]

ومجموعات المصالح في المانيا، هي جزء من العملية السياسية الالمانية. فهي منظمة على نطاق واسع ولها بنية متماسكة، وتحظى بموقع مميز في العملية السياسية، ومشروعية مشاركتها معترف به، وتلقى ترحيب على اساس انها عنصر هام لنجاح العملية السياسية. وترتبط مجموعات المصالح مع الحكومة بعلاقة وثيقة، وفي بعض المهن الخاصة مثل (الاطباء والمحامون) وغيرهم، تؤسس الاتحادات المهنية بموجب القانون. وتضع هذه الاتحادات التي يعود تاريخها الى نقابات الصناع في القرون الوسطى، قواعد ممارسة المهنة وفي الوقت نفسه، تحصل تلك الاتحادات على ترخيص الحكومة لنشاطاتها المهنية، ومما يجعلها بمثابة هيئات شبه عامة.[٣] ومن ابرز مجموعات المصالح في المانيا:

١-قطاع الاعمال: ثمة شبكتان تنظيميتان رئيسيتان تمثلان مصالح قطاع الاعمال وقطاع الصناعة في العملية السياسية وهما، (اتحاد الصناعة الالمانية)، وهو اتحاد القمة لتسعة وثلاثين تجمعاً صناعياً منفصلاً. وتُمثل في فروع هذا الاتحاد جميع المؤسسات الصناعية الرئيسية تقريباً. وتمكن هذه الجبهة المتحدة الصناعة من الحديث الى السلطات وفرض بحث مسائل تؤثر على مصالحها. اما (الاتحاد الكونفدرالي لاصحاب العمل الالمان)، فيضم عدداً اكبر من مؤسسات الاعمال، حيث يتضمن ما يقارب الستة والخمسين اتحاداً، تضم مؤسسات الاعمال الكبيرة او متوسطة الحجم.[٤] ولقطاع الاعمال تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة مع حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي. فالشركات وادارتها العليا تقدم دعماً مالياً كبيراً للديمقراطيين المسيحيين، كما ان لعدد كبير من نواب البوندستاغ علاقات قوية مع قطاعات الاعمال، اضافة الى الدور المشروع الذي يقوم به هذا القطاع في العملية السياسية مقبول ومرحب به من قبل سياسي الحزب الديمقراطي الحر والاتحاد الديمقراطي المسيحي على حد سواء.[٥]

٢-العمال: ان الحركة العمالية في المانيا منظمة تنظيماً عالياً، واكثر من نصف القوى العاملة النشطة تنتمي لأحدى النقابات العمالية.[٦] ويمثل (الاتحاد الالماني لنقابات العمال) اتحاد القمة في هذا المجال، حيث يضم حوالي سبعة عشر نقابة منفصلة لمختلف القطاعات العامة، مثل عمال الصناعات المعدنية وعمال البناء والصناعات الكيمياوية وعمال البريد. ان هذا الاتحاد يضم قاعدة واسعة جداً من العاملين المنظمين في قطاعات الصناعة، وعدداً كبيراً من اصحاب الياقات البيضاء وموظفي الحكومة.[٧]

---

[١] سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، جامعة قاريونس، بنغازي، ٢٠٠٣، ص١٩٠.
[٢] جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهجت شعبان، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص٩.
[٣] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٦٤.
[٤] حقائق عن المانيا، وزارة الخارجية الالمانية،موقع على الانترنت،www. Tatsachen-ueber-deutchland.de
[٥] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٦٦.
[٦] حقائق عن المانيا،ترجمة اسماعيل عاصم وحسين حمدان،معهد موسوعات برتلسمان،ميونيخ،١٩٨٦، ص٢٣٦.
[٧] حقائق عن المانيا، وزارة الخارجية الالمانية، المصدر السابق.

اما كتنظيم سياسي، فان للاتحاد الالماني لنقابات العمال، روابط متينة بالحزب الديمقراطي الاشتراكي، رغم عدم وجود روابط تأسيسية رسمية بينهما. ومعظم نواب الحزب في البوندستاغ هم اعضاء في النقابة، وعدد لابأس به منهم من مسؤولي نقابات العمال في المؤتمرات الحكومية ولجان البوندستاغ، وقد جعلت القاعدة الجماهيرية الواسعة للاتحاد من التصويت للحزب الديمقراطي الاشتراكي ودعمه في الحملات الانتخابية جزءاً هاماً من قاعدته الانتخابية.[١]

٣-مصالح الكنيسة: تشكل الاتحادات الدينية ثالث اكبر مجموعة مصالح منظمة في السياسة الالمانية. وبدلاً من ان تكون منفصلة عن الدولة، فان لها روابط وثيقة معها، وتخضع الكنيسة لأحكام الدولة، لكنها في المقابل تحظى بتمثيل ودعم رسميين منها. تمول الكنائس بشكل رئيسي- من ضريبة كنسية تجمعها الحكومة، التي تفرض ضريبة، اضافية حوالي (١٠%) عل ضريبة دخل المستخدمين، وتقوم بتحويل هذه المبالغ الى كنيسة المكلف. ويمكن للمواطنين رسمياً ان يختاروا عدم دفع هذه الضريبة، إلا ان الاعراف الاجتماعية لا تشجع على هذه الخطوة. بالمثل، تتلقى المدارس الابتدائية الكاثوليكية تمويلاً من الحكومة، وكذلك تتلقى الكنائس الاعانات الحكومية لدعم برامجها الاجتماعية ومساعدة المحتاجين.[٢]

٤-الحركات السياسية الجديدة: في السنوات الاخيرة شهدت المانيا نوعاً جديداً من مجاميع لها، اهتمامات سياسية تتحدى مجموعات المصالح العريقة مثل (قطاعات الاعمال واتحاد العمال والدين) وغيرها من مجموعات المصالح الاجتماعية – الاقتصادية – وهذه المجاميع الجديدة تركز على اسلوب العيش ونوعية الحياة. وابرز هذه الحركات الجديدة، مجموعات البيئة فبعد ازدياد الاهتمام بالبيئة تكاثرت المجموعات المعارضة للمفاعلات النووية ومثلها مجموعات العمل للحفاظ على البيئة المحلية، وتشكلت منظمات دولية لهذا الغرض. وقد حركت هذه المجموعات القلق الكامن لدى الناس لحماية البيئة، وقد تمت ترجمة هذا القلق الى قوة جديدة ضمن العملية السياسية. وهناك حركة نسائية هي جزء آخر من شبكة (الحركات السياسية الجديدة)، حيث طورت هذه الحركة استراتيجية ثنائية لتحسين وضع المرأة، وذلك بتغيير وعي المرأة، واصلاح القوانين. وقد غذت مجموعات متنوعة من الاتحادات، ومجموعات الاعتماد على النفس التطور الذاتي للمرأة. ولهذه الحركات السياسية اهتماماتها الخاصة بنوع مميز من القضايا، وتنظيماتها الخاصة، ويمكن ان ينظر اليها على انها عناصر لحركة واحدة. وتُظهر هذه المجموعات قلقا و اهتماماً عاماً بنوعية الحياة بالنسبة للمواطن الفرد سواء كان ذلك نوعية الحياة او البيئة الطبيعية، او حماية حقوق الانسان او السلام في عالم مضطرب. ويأتي اعضاء هذه الحركات من القاعدة الاجتماعية ذاتها: شبان على قدر جيد من التعليم ومن طبقة متوسطة. وتؤكد هذه المجموعات على لامركزية اتخاذ القرار داخل المنظمة، والاعتماد على تكتيك سياسي غير تقليدي، مثل الاعتراض والتظاهر.[٣]

[١] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٦٧.
[٢] المصدر نفسه، ص٤٦٨.
[٣] المصدر نفسه، ص٤٦٩.

المبحث الثاني: الانتخابات والعملية السياسية

المطلب الأول: قانون الاحزاب والنظام الانتخابي

اولاً: قانون الاحزاب

جاء قانون الاحزاب في صيغته المعلنة في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٤، والمعدل بموجب المادة (٢) من القانون الصادر بتأريخ ٢٢ أيلول/ كانون الاول ٢٠٠٤، متكوناً من ثمان ابواب والتي تتضمن احدى و اربعين مادة. تناول الباب الاول قواعد عامة نصت عليها خمسة مواد. مثل وضع الاحزاب ومهامها دستورياً، من حيث ان الاحزاب هي دستورياً مكون لاغنى عنه من مكونات النظام السياسي الديمقراطي الحر، وهي بنشاطها في تكوين الارادة السياسية للشعب تنهض بمهمة علنية يضمنها القانون الاساسي (الدستور)، هذه المساهمة تتجسد بوجه خاص في تشكيل الرأي العام، والقيام بنشر الثقافة السياسية وتشجيع المشاركة الفعالة وتنشئة مواطنين قادرين على تولي المسؤولية العامة. وذلك من خلال المشاركة بالانتخابات على كل المستويات والعمل على تطبيق الاهداف السياسية التي تتبناها في اطار عملية تكوين الارادة السياسية في الدولة، والعمل على توفير علاقة حيوية دائمة بين الشعب وهيئات الدولة.[١] كما يتضمن هذا الباب مفهوم الحزب والعضوية فيه وشروط مشاركة الحزب، وفقدان التنظيم وضعه القانوني اذا لم يشارك خلال ست سنوات بقوائم مرشحين وشروط اخرى تخص الوضع القانوني للحزب.[٢] والشيء المهم الذي تضمنه هذا الباب، هو مسألة المساواة بين الاحزاب، والمقصود بذلك هو انه اذا قامت اي سلطة عامة بتخصيص منشآت للاحزاب او قدمت لها اي خدمات عامة، فلا بد من مراعاة المساواة بين جميع الاحزاب.[٣]وبالنسبة للباب الثاني فقد تم تخصيصه للنظام الداخلي للحزب، من حيث ماتتضمنه اللائحة الداخلية من شروط تتعلق بأسم الحزب وانضمام الاعضاء وحقوقهم والاجراءات التي تتخذ بشأنهم، والتنظيم العام للحزب، وتشكيل الهيئة الرئاسية له وبرنامجه. بالاضافة الى الهيكل العام للحزب وهيئاته واجتماع اعضائه ومؤتمراته واللجان العامة المنبثقة منه وهيئات التحكيم التابعة له، فضلاً عن الاجراءات المتخذة داخل الحزب.[٤] والباب الثالث من القانون يتضمن مادة واحدة تتعلق بقوائم المرشحين للانتخابات النيابية بالاقتراع السري، وتنظيم قوانين الانتخابات واللوائح الانتخابية.[٥] وبخصوص تمويل الاحزاب من الدولة، فقد افردت له في الباب الرابع من القانون مواد تتعلق بقواعد وحجم التمويل والرقابة على الاحزاب. فالاحزاب تحصل على دعم مالي جزئي وفقاً للقانون الاساسي. ويعتبر النجاح الذي يحققه الحزب على الصعيد الانتخابات الاوربية او القومية او المحلية، هو المقياس الذي يتم على اساسه توزيع الاموال التي تقدمها الدولة للاحزاب، كما يعتبر مقياساً لذلك اجمالي الاشتراكات التي يسددها الاعضاء والنواب، ومقدار التبرعات التي جمعها

[١] ينظر الفقرات (١ و ٢) من المادة (١)، قانون الاحزاب الالماني، الجريدة الرسمية الاتحادية، ٢٠٠٤، ص٣٦٧٣.
[٢] ينظر المادة (٢)، المصدر نفسه.
[٣] ينظر المادة (٣) و (٥) ، المصدر نفسه.
[٤] ينظر الباب الثاني المواد من (٦) الى (١٦) المصدر نفسه.
[٥] المادة (١٧)، المصدر نفسه.

الحزب. ولايجوز ان يتعدى الاجمالي السنوي للاموال التي تدفعها الدولة الى كافة الاحزاب (١٣٣) مليون يورو كحد اقصى .[١]

وتنص مواد الباب الخامس من قانون الاحزاب الالماني على التقارير المحاسبية التي تقدمها الاحزاب بخصوص مصدر اموالها. فعلى الاحزاب ان تقدم في نهاية السنة (السنة المالية) اقراراً علنياً بخصوص مصدر اموال الحزب واستخداماتها وكذلك بشأن ثروة الحزب، وذلك في صورة تقرير محاسبي. وقبل احالة هذا التقرير الى رئيس البوندستاغ يجب مناقشته داخل الهيئة الرئاسية للحزب والتي تتحمل بدورها المسؤولية تجاه الاقرارات المقدمة. ويجب ان يقوم محاسب قانوني معتمد او شركة محاسبات قانونية معتمدة بمراجعة التقرير ، وبعدها يقوم رئيس البوندستاغ بعد التحقق من صحة التقارير. كما يقوم كل عامين أمام البوندستاغ بتقديم تقرير حول تطور ماليات الاحزاب، في حين يقوم البوندستاغ سنوياً باستعراض موجز لاجمالي ايرادات الاحزاب ونفقاتها واوضاعها المالية.[٢] وجاء الباب السادس من القانون موضحاً الاجراءات المتبعة لدى تقديم تقارير محاسبات غير صحيحة والعقوبات المترتبة على ذلك. كما يوضح هذا الباب التبرعات غير المشروعة او غير المنشورة، كل ذلك يترتب عليها عقوبات تبدأ بخصم من التمويل المالي للحزب، واحياناً مضاعفة الاموال المستقطعة من الحزب اذا لم يقدم بيانات صحيحة، وتصل العقوبات الى الحبس ثلاث سنوات بالنسبة للمسؤولين عن مراجعة وتقديم تقارير الحسابات غير الصحيحة.[٣] بينما جاء الباب السابع مخصصاً لتنفيذ قرار حظر الاحزاب المخالفة للدستور. فاذا صدر حكم بعدم دستورية حزب او اي فرع تابع له طبقاً لاحكام القانون الاساسي، فعلى المصالح الحكومية المختصة التابعة لحكومات الولايات ان تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الحكم والاحكام الاضافية الاخرى التي قد تقررها المحكمة الدستورية الاتحادية.[٤] واخيراً يأتي الباب الثامن كاحكام ختامية، موضحاً بنصوصه تغيير وتطبيق احكام القانون الضريبي، وكذلك حول عدم امكانية تطبيق احد احكام القانون المدني على الاحزاب، والوسائل الاجبارية التي يحق لمدير الانتخابات الاتحادي اتخاذها، فضلاً عن احكام انتقالية وسريان قانون الاحزاب.[٥]

ثانياً: النظام الانتخابي

يشترط القانون الانتخابي حصول الحزب على ما لايقل عن ٥% من الاصوات القومية، او (ثلاثة مقاعد عن الدوائر الانتخابية) لينال حصة من توزيع مقاعد القائمة الحزبية. وهذا القانون مصمم بحيث يمنع تمثيل الاحزاب المتطرفة والصغيرة التي ابتليت بها الجمهورية الفايمرية. ومن الناحية العملية، اعاق شرط ٥% جميع الاحزاب الصغرى وساهم في تماسك النظام الحزبي. ولهذا النظام

[١] ينظر المادة (١٨)، المصدر نفسه.
[٢] ينظر المادة (٢٣)، المصدر نفسه.
[٣] ينظر المادة (٣١)، المصدر نفسه.
[٤] ينظر المادة (٣٣)، المصدر نفسه.
[٥] ينظر المواد (٣٤-٤١)، المصدر نفسه.

الانتخابي نتائج عدة على السياسة الانتخابية، فبشكل عام، يعطي نظام القائمة الحزبية زعماء الحزب نفوذاً هاماً في تقرير من يتم انتخابه للبرلمان بادراج المرشحين في القائمة، كما يضمن نظام التمثيل النسبي تمثيلاً عادلاً للاحزاب الصغيرة.[1]

وبذلك يكون نظام الانتخاب في المانيا مختلط يمزج بين الانتخاب الفردي ونظام التمثيل النسبي بالقائمة. هذا النظام وضع في المانيا الغربية منذ آيار ١٩٤٩، ومازال معمولاً به حتى الآن مع ادخال تعديلات عليه، آخرها كان عام ١٩٩٤، ليتلاءم مع الظروف التي اعقبت توحيد المانيا عام ١٩٩٠. كما ويعتبر النظام الانتخابي الالماني واحداً من افضل النظم الانتخابية المختلطة، ويكمن في هذا النظام الانتخابي سر نجاح النظام السياسي في المانيا وقدرته على تحقيق التقدم الاقتصادي الهائل واستيعاب نتائج اعادة التوحيد. ومن خلال هذا النظام يكون لكل ناخب صوتين: صوت يختار به ممثل الدائرة الفردية، وصوت يختار به القائمة، ويمكن بذلك للناخب التصويت لحزبين مختلفين.[2] ومنذ اعادة توحيد المانيا، اصبحت كل ولاية من الولايات الست عشرة دائرة كبيرة تمثلها قائمة ويوجد عدد من الدوائر الصغيرة يبلغ عددها (٣٢٨) دائرة، ويتم توزيع مقاعد البوندستاغ البالغ عددها (٦٥٦) مناصفة بحيث يتم اختيار نصف الاعضاء بالانتخاب الفردي والنصف الآخر بالقائمة. نصف اعضاء البوندستاغ يتم انتخابهم على دور واحد بحيث يفوز بالمقعد من يحصل على اكثر عدد من الاصوات دون اشتراط اي اغلبية لا بالنسبة للناخبين ولا بالنسبة للاصوات الصحيحة. ويسمى نظام الانتخاب الفردي هذا (الاول يحصل على المقعد) والنصف الثاني من اعضاء البوندستاغ يتم انتخابهم بالقائمة المقدمة من الاحزاب في الولايات وهنا يتبع نظام التمثيل النسبي. فعلى مستوى الولايات (المستوى الفيدرالي) تقدم الاحزاب قوائم والناخب له صوت للقائمة الى جانب الصوت الذي يعطيه للمرشح للمقعد الفردي. وعلى مستوى الولاية يعطي الناخب صوته لقائمة احد الاحزاب. ويكون توزيع المقاعد على اساس التمثيل النسبي، اذ يحصل كل حزب على عدد المقاعد يتناسب مع عدد الاصوات التي يحصل عليها. ويتم توزيع المقاعد بطريقة وضعها العالم الرياضي الالماني نايماير (Neimeyer) وهي احدى الطرق التي تضمن ان يتناسب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب مع عدد الاصوات التي حصل عليها ويشترط للدخول في عملية توزيع المقاعد ان يحصل الحزب على ٥% من الاصوات الثانية (اي للاحزاب على مستوى الولايات)، او ان يحصل الحزب على (٣) مقاعد فردية في الدوائر على الأقل. ويبدأ الفرز واعلان نتائج انتخاب المقاعد الفردية لمعرفة الاحزاب التي لها حق دخول وتوزيع مقاعد الولايات. كما يلزم اعلان النسبة التي حصل عليها كل حزب على مستوى الولايات لتحديد الاحزاب التي لها حق دخول عملية توزيع المقاعد على اساس التمثيل النسبي.[3] فاذا تم تحديد الاحزاب التي لها حق دخول التوزيع النسبي فان الطريقة المتبعة هي طريقة نايماير ، وتبعاً لهذه الطريقة يتم ضرب عدد المقاعد المخصصة للولاية في عدد الاصوات التي حصلت عليها القائمة ثم يقسم على عدد الاصوات التي حصلت عليها جميع الاحزاب التي جمعت ٥% على الأقل او ٣ مقاعد. ويتم توزيع المقاعد بنسبة عدد المرات التي استجمعت فيها

[1] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٨١.
[2] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (بلا)، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧٤.
[3] المصدر نفسه، ص١٧٥-١٧٦.

كل قائمة هذا القاسم، اما المقاعد الباقية فتوزع على اكبر الحاصلين على الكسر المئوي بالترتيب. ويجب القيام بعملية رياضية اخرى طبقاً لطريقة نايماير لتحديد العدد الاجمالي للمقاعد التي يحصل عليها الحزب على المستوى الفيدرالي، وذلك لمعالجة مسألة حصول مرشح على مقعد بالانتخاب الفردي ومقعد في القائمة الحزبية على مستوى الولايات. ويتم حل هذه المسألة بخصم المقعد الذي حصل عليه الحزب في الدائرة الفردية ويعطى المقعد في القائمة للاسم التالي بحسب الترتيب الذي وضعه الحزب. مثال لتوضيح طريقة نايماير: نذكر هنا ان التوزيع لتحقيق التمثيل النسبي على مستوى الولايات والتي تتقدم فيها الاحزاب بقوائم، يهدف الى تحقيق عدالة وتناسب بين عدد الاصوات التي يحصل عليها في البرلمان. وسنأخذ مثال لولاية مخصص لها (٣١) مقعداً:

الاحزاب عدد الاصوات التي حصلت عليها قوائم الاحزاب

حزب أ أ١٨٩٠٠ صوت

حزب ب ١٢٩٠٠ صوت

حزب ج ١٩٠٠ صوت

حزب د ٣٢٠٠ صوت

المجموع٣٦٩٠٠ صوت

بتطبيق طريقة نايماير:-

الحزب أ$\frac{١٨٩٠٠ \times ٣١}{٣٦٩٠٠}$ = ١٥,٨٧٨ = ١٥+١ = ١٦ مقعداً

الحزب ب $\frac{١٢٩٠٠ \times ٣١}{٣٦٩٠٠}$ = ١٠,٨٣٧ = ١٠ +١ = ١١ مقعداً

الحزب ج $\frac{١٩٠٠ \times ٣١}{٣٦٩٠٠}$ = ١,٥٩٦ = ١ + صفر = ١ مقعد

الحزب د $\frac{٣٢٠٠ \times ٣١}{٣٦٩٠٠}$ = ٢,٦٨٨ = ٢ + ١ = ٣ مقعد

عدد المقاعد التي تم توزيعها ٣١ مقعداً

ان هذا النظام الذي يبدو معقداً في شرحه يسير بسهولة ويسر في المانيا منذ اكثر من٦٠ عاماً، وهو نظام يحقق مزايا اكيدة لأنه يحافظ على حرية الناخب ويؤدي الى اختفاء الدوائر المغلقة على الأقل بالنسبة لنصف عدد النواب حيث يكون الناخبون احراراً في ترشيح الاشخاص الذين يتم انتخابهم بالاقتراع الفردي بالاغلبية البسيطة. ومن حيث الظاهر يبدو ان النظام لا يحقق اي نتيجة من نتائج الانتخاب بالاغلبية طالما ان الاحزاب متأكدة انها ستحصل على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الاصوات التي حصلت عليها، ولكن من الناحية العملية، النسبة مع تعزيز دور الناخب ومع التقليل من تعدد الاحزاب. ذلك انه في اطار الدوائر الصغير يشعر الناخبون من الناحية النفسية بان تصويتهم مجدي، وبالتالي فهم يقصرون اختيارهم على اقوى اثنين من المرشحين. ومن ناحية اخرى يولد هذا الشعور النفسي لدى الاحزاب، بمعنى انها تعرف ان الناخبين سيصوتون تصويتاً مجدياً، لذلك تعمل

الاحزاب على استقطاب الناخبين مما يؤدي الى فرض نظام الحزبين في الدوائر الفردية الصغيرة. بالاضافة الى ان الناخبين سيكون تصويتهم مجدياً ايضاً في الدوائر الكبيرة (الولايات). ومن خلال التصويت المجدي تقلصت عدد الاحزاب في المانيا التي يمكنها الوصول الى كراسي الحكم. ويعرف النظام الالماني هذا بنظام الحزبين ونصف او الحزبين وربع.[1]

المطلب الثاني: العملية السياسية

تصل معظم التشريعات الى جدول الاعمال السياسي الرسمي من خلال الفرع التنفيذي. واحد اسباب هذه الهيمنة هو ان مجلس الوزراء والوزراء يديرون شؤون الحكومة، فهم مسؤولون عن اعداد الموازنة، ووضع صيغة مقترحات الايرادات، وغير ذلك من اعمال الحكومة الروتينية. ويتصرف المستشار وكأنه الناطق الأول بالسياسة عن الحكومة واغلبية نواب البوندستاغ. فهو الذي يضع جدول الاعمال السياسي للحكومة من خلال الخطب والمقابلات، والتصريحات السياسية الرسمية. ومن مسؤولية المستشار ومجلس الوزراء اقتراح تشريعات جديدة هدفها تنفيذ وعود الحكومة السياسية.[2] واذ يقرر المستشار الاتحادي الخطوط الارشادية العريضة للسياسة ويتحمل مسؤوليتها، يدير كل وزير اتحادي مجريات العمل في مجال مهام وزارته ضمن حدود تلك الخطوط والتعليمات العريضة باستقلالية وعلى عاتق مسؤوليته.[3]

يحاول مجلس الوزراء اتباع اسلوب توفيقي في اتخاذ القرارات عند وضع برنامج الحكومة السياسي. ونادراً ما يتقدم الوزراء بمقترحات تشريعية لا يتوقع لها الحصول على تأييد المجلس ويقوم المستشار بدور مهم لضمان هذا الأجماع. حيث يقوم مكتب المستشار بتنسيق المقترحات التشريعية التي يقوم الوزراء بوضع مسودتها، واذا ما شعر المستشار بأن أحد مشاريع القوانين يتعارض مع اهداف الحكومة المقررة، فقد يطلب سحب الاقتراح واعادته الى الوزارة لاعادة دراسته او كتابة مسودته. واذا ما ثار نزاع حول سياسة ما بين وزارتين، يقوم المستشار بالتوسط لحل الخلافات. وفي الحالات الصعبة التي لا يتمكن المستشار من حلها، تعرض الخلافات على مجلس الوزراء بكامل هيئته.[4] وقد عززت نصوص القانون الاساسي من موقف الحكومة التشريعي، بأن حدّ من سلطة البوندستاغ في المسائل المالية. ففي وسع البرلمان ان ينقح معظم الاقتراحات التشريعية او يعدلها . الا أنه لا يستطيع ان يغير مستويات الانفاق او فرض الضرائب لتشريعات يقترحها مجلس الوزراء، ولا يستطيع البرلمان حتى ان يعيد توزيع نفقات الميزانية دون موافقة وزير المالية ومجلس الوزراء.[5] اما بخصوص سياسة التشريع، فتبدأ العملية التشريعية العادية من مجلس الوزراء. وحين توافق اغلبية من مجلس الوزراء على

---

[1] المصدر نفسه، ص١٧٧-١٧٩.

[2] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٨٦.

[3] المادة (٦٥)، القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية،ترجمة خليل ابو عياش وآخرون،مؤسسة فريدريش ايبرت،عمان، ٢٠٠٥.

[4] إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص١٦٣.

[5] ينظر المواد (١٠٥، ١٠٦)، القانون الاساسي، المصدر السابق.

القانون المقترح، يرسل الى البوندسرات للمراجعة، وهنا تتجلى وظيفة الضبط والموازنة التي يقوم بها هذا المجلس. اذ في لجانه يتم تقييم اللوائح من كل زاوية ، على صعيد دستوريتها والتمويل والعوامل السياسية، وغالباً ما توضع تعديلات او اضافات او بدائل، وفي الكثير من الحالات لا يكون هناك اي اعتراض، ونادراً ماتكون هناك لائحة رفضت بشكل تام من قبل البوندسرات. وفي هذه المرحلة (القراءة الاولى) يكون التقييم غير ملزم.[١] وبعد تلقي ملاحظات البوندسرات، يقوم مجلس الوزراء بنقل مقترحات الحكومات الى البوندستاغ وتتم القراءة الاولى لمشروع القانون، مما يضعه على جدول اعمال مجلس النواب ويعهد بالاقتراح الى اللجنة المختصة.[٢]

بشكل عام، يجري معظم العمل الذي يقوم به البوندستاغ ضمن هذه اللجان المختصة، وتشكل اللجان حسب التقسيمات الوزارية الفيدرالية[٣]. وتلتزم اللجان بانجاز المهام الملقاة على عاتقها دون ابطاء. وباعتبارها هيئات مسؤولة عن اعداد قرارات البوندستاغ، تلتزم اللجان بتقديم توصيات بقرارات معينة الى البوندستاغ تتعلق بالاقتراحات التي تمت احالتها اليها او بالمسائل المرتبطة بها موضوعياً وبشكل مباشر.[٤] اي ان مشاريع القوانين التي تعرض على اللجان في المراحل الأولى من العملية التشريعية، تكون لدى هذه اللجان امكانية حقيقية لأعادة النظر فيها وتعديل مضمون المشروع. ويفترض في اللجان تقييم القوانين المقترحة، وان تتشاور مع الجماعات صاحبة العلاقة، ومن ثم تقديم مشروع القانون المنقح بكامله الى البوندستاغ.[٥] وتقوم اللجان بجلسات استماع استقصائية، ويدلي ممثل ممثل الحكومة وجماعات المصالح بشهاداتهم بشأن التشريعات قيد البحث، وغالباً ماتضم اللجان ذاتها خبراء هامين في مجال السياسة التي يتعاملون بها.[٦] وتجري مداولات هذه اللجان بجلسات غير علنية اساساً، ويمكن للجنة ان تقرر علنية الجلسة فيما يتعلق بموضوع معين من موضوعات المناقشة او اجزاء من هذا الموضوع. وتُعد الجلسة علنية عند السماح للصحفيين وغيرهم من المستمعين بالدخول الى القاعة حسب الاماكن المتوفره فيها.[٧] ويمكن للجان ان تعقد جلسات استماع علنية تضم الخبراء وممثلي وممثلي اصحاب المصالح وغيرهم من الاشخاص الذين يمكنهم تقديم معلومات حول موضوعات المداولة.[٨] وحين تنتهي اللجنة من مشروع القانون تجري دراسته من قبل البوندستاغ بكامله، ويخضع لمزيد من التنقيح. عند هذه النقطة من العملية التشريعية تكون المواقف السياسية قد تبلورت. فقد شارك قادة الاحزاب الحاكمة في الصياغة الأولية للتشريع، واجتمعت المجموعات الحزبية في البوندستاغ لتقرير الموقف الرسمي للحزب. وقليلاً ما تحدث تعديلات اساسية على القانون خلال القراءة الثانية والثالثة، وتكون الحكومة واثقة من تمرير مقترحاتها كما قدمتها اللجنة، ومن هنا فان مناقشة

---

[١] Reuter،Konrad، the bundesrat، the federal council of federal republic of Germany،berlin،2002، p35

[٢] ينظر المادة (٧٥)، اللائحة الداخلية للبوندستاغ الالماني، صادر عن قسم النشاط الاعلامي البرلماني، برلين، ٢٠١١.

[٣] ينظر المادة (٥٤)، المصدر نفسه.

[٤] ينظر المادة (٦٢)، المصدر نفسه.

[٥] ينظر المواد (٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦)، المصدر نفسه.

[٦] ينظر المادة (٤٣)، القانون الاساسي، المصدر السابق.

[٧] ينظر الفقرة (١)، المادة (٦٩)، اللائحة الداخلية للبوندستاغ، المصدر السابق.

[٨] ينظر الفقرة (١)، المادة (٧٠)، المصدر نفسه.

البوندستاغ لأهلية اقتراحات الحكومة هو أمر رمزي الى حد بعيد. وهو يسمح للاحزاب والقادة السياسيين ان يعرضوا وجهات نظرهم على الشعب، وتشرح الاحزاب الفائزة محاسن التشريع الجديد وتعلن عن جهودها لمؤيديها. وبالنسبة لاحزاب المعارضة، تشكل تلك المناقشات وسيلة لتسجيل اعتراضاتها في السجل العام، ورغم ان تلك المناقشات نادراً ماتؤثر على نتيجة الانتخابات، فانها مع ذلك، جزء هام من وظيفة البوندستاغ الاعلامية.[١] وبعد ذلك ينتقل مشروع القانون الناجح من البوندستاغ الى البوندسرات. ووظيفة الأخير هي اعطاء صفة مؤسساتية لمشاركة حكومات الولايات في العملية السياسية الفيدرالية. فالسلطة التشريعية للبوندسرات توازي سلطة البوندستاغ في مجالات السياسة التي تتقاسم فيها الولايات سلطات متوافقة مع الحكومة الفيدرالية، او تنفيذ سياسات فيدرالية. وموافقة البوندسرات ضرورية لتصبح مشروعات القوانين في تلك المجالات قوانين نافذة. فكل اللوائح التي يتبناها البوندستاغ يجب ان تقدم الى البوندسرات، وهنا تبدأ القراءة الثانية. حيث تعقد الاجتماعات في هذا المجلس ليقرر ما سيأخذه من نتائج القراءة الاولى ويناقش ما إذا قدم البوندستاغ تعديلات. واذا لم يتم اتفاق البوندسرات مع اللائحة التي قدمها البوندستاغ، يحول الموضوع الى لجنة الوساطة في غضون ثلاثة اسابيع.[٢] ان صياغة اللائحة يقررها دائماً البوندستاغ، لكن ضمن صلاحيات البوندسرات هناك تمييز بين نوعين من اللوائح (لوائح القبول ولوائح الاعتراض)، الأولى: تتعلق بمصالح الأقاليم، ولا يمكن ان تصبح قانوناً مالم يعط البوندسرات موافقته الصريحة عليها. ويمكن للبوندستاغ والحكومة الرجوع الى لجنة الوساطة مرة واحدة للوصول الى حل توفيقي، لكن اذا ظل البوندسرات يرفض ان يعطي موافقته تعتبر اللائحة مرفوضة.[٣]

والقانون الاساسي يحدد اللوائح التي تتطلب موافقة البوندسرات وهي:-

١-اللوائح التي تعدل الدستور وتتطلب موافقة البوندسرات باغلبية الثلثين[٤].

٢-اللوائح التي تؤثر على ميزانيات الأقاليم وتتضمن اللوائح المرتبطة بالضرائب والتي تشترك فيها السلطات المحلية والاقليمية (ضريبة الدخل والقيمة المضافة).[٥]

٣-اللوائح التي تؤثر على الاختصاص الاداري للاقليم.[٦]

الثانية: لوائح الرفض،التي لا تتطلب موافقة البوندسرات، ويمكنه ان يقدم اعتراضه في غضون ثلاثة اسابيع من بدء عملية لجنة الوساطة. ويعني هذا ان البوندستاغ يقدم اللائحة لقراءة ثانية، واذا لم يشترك البوندستاغ في تحفاظاته مع البوندسرات، يمكن للأول تجاوز الثاني بالاغلبية للبوندستاغ. لكن اذا كان اعتراض البوندسرات باغلبية الثلثين، فيجب ان يصوت البوندستاغ باغلبية الثلثين ايضاً لتجاوز الاعتراض وتوقع اللائحة.[٧]

كما ان تقاسم السلطة التشريعية بين حكومات الولايات له محاسنه ومساؤه السياسية. فالنظام يضفي مرونة على العملية السياسية، حيث يمكن لقادة الولايات، عن طريق تأثيرهم على رسم السياسة

---

[١] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٨٨.

[٢] ينظر الفقرات (١ ، ٢)، المادة (٧٧)، القانون الاساسي، المصدر السابق.

[٣] ينظر الفقرات (٣، ٤)، المادة (٧٧)، المصدر نفسه.

[٤] ينظر الفقرة، (٢)، المادة (٧٩)، المصدر نفسه.

[٥] ينظر الفقرة، (٣)، المادة (١٠٤)، المصدر نفسه.

[٦] ينظر المواد (٨٤ ، ٨٥) المصدر نفسه.

[٧] Reuter،Konrad Op، Cit، p38

وادارتها، تبني تشريعات تناسب الاحتياجات المحلية والاقليمية، ويؤمن تقسيم السلطات هذا تدقيقاً اضافياً. فوجود حكومات ولايات قوية يجعل احتمال قيام زعيم بالسيطرة على العملية السياسية والاستيلاء على السلطة القومية أمراً مستبعداً كما يمثل تقسيم السلطة بين مجلسي البرلمان بعض المشاكل ايضاً. فاجراءات التصويت في البوندسرات تعطي الولايات الصغيرة وزناً اكثر مما تستحق، فنصف الاصوات في البوندسرات تمتلكها ولايات لاتمثل سوى ثلث عدد السكان، وبالتالي لا يستطيع البوندسرات ادعاء امتلاك الشرعية الشعبية التي لدى البوندستاغ المنتخب مباشرة من الشعب ويمثله تمثيلاً نسبياً صحيحاً. فنظام التصويت في البوندسرات قد يشجع ممثلي الولايات على تضييق اهتماماتهم. فالولايات تصوت على شكل كتل. لذلك يكون دافعها هو النظر الى السياسة من منظور مصلحة الولاية، بدلاً من المصلحة القومية او موقف الحزب. وان اختلاف القاعدة الانتخابية لكل من البوندستاغ والبوندسرات يجعل مثل هذه التوترات أمراً محتوماً في العملية التشريعية.[1]

ان الكثير من عمل البوندسرات يتم من خلال لجان متخصصة، كما هو عليه الحال في البوندستاغ. فقادة الولايات، او موظفو الخدمة المدنية في الدولة يتفحصون مشاريع القوانين من ناحية محتواها السياسي ومتطلباتها الادارية بالنسبة لحكومات الولايات. فبعد ان تراجع اللجنة مشروع القانون يقدم الى البوندسرات، فاذا ما صادق عليه فانه يحول الى المستشار للتوقيع عليه. اما اذا حصل اعتراض من قبل البوندسرات، عندها يجتمع ممثلو المجلسين في لجنة وساطة مشتركة لحل خلافاتهم . وتقدم نتيجة هذه اللجنة الى كلتا الهيئتين التشريعيتين للموافقة اذا كان لمشروع القانون علاقة بحكومات الولايات. ويمكن للبنودسرات حق الرفض المطلق لمشروع القانون فيصبح من غير الممكن ان يكون قانوناً نافذاً، اما اذا استخدم حق الرفض الايقافي، فيحول مشروع القانون الى المستشار، ثم تأتي الخطوة الأخيرة وهي نشر الرئيس الفدرالي للقانون. وبذلك تكون السلطة التنفيذية متواجدة طيلة مراحل العملية التشريعية، فبعد نقل مقترحات الحكومة الى البوندستاغ، يقوم الوزراء الفيدراليون بحشد التأييد لمشروع القانون. ويدلي ممثلو الوزارات بشهادائهم امام لجان البوندستاغ والبوندسرات لبيان موقفهم. وينشط هؤلاء الوزراء في الاتصال باعضاء اللجنة والاعضاء النافذين في البرلمان من خلف الكواليس، وقد يعرض الوزراء بعض التعديلات او يتفاوضوا على تقريب وجهات النظر لحل القضايا التي قد تنشأ خلال المناقشات البرلمانية بشأن مشروع القانون. ويسمح لممثلي الحكومة ايضاً بحضور لجنة الوساطة المشتركة، ولا يسمح لأي مشارك آخر من غير البرلمانيين بالحضور. ونتيجة لهذه المناقشات، قد يجري البرلمان تعديلاً مهماً على اقتراح الحكومة، او قد يرفضه كلياً. وغالباً ما تجبر الحكومة على اجراء تسويات او القبول بتعديلات. وفي كل الاحوال يحتفظ الفرع التنفيذي بنفوذ مسيطر على العملية السياسية.[2] وما تجدر الاشارة اليه، هو ان القانون الاساسي قد وزع الاختصاصات مابين الحكومة الاتحادية والولايات بشكل يحدد الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية والاختصاصات المشتركة فيما بينهما، وتمارس الولايات الاختصاصات المتبقية، بمعنى ان يكون لها حق التشريع في الحدود التي لاتكون فيها السلطات التشريعية مخولة للحكومة الاتحادية. وتقاس حدود الصلاحيات بموجب القانون الاساسي من منطلق الاختصاص الحصري والتنافسي (المشترك) والمتبقي.[3] وفي المجالات التي يعود حق التشريع فيها للحكومة الاتحادية حصراً، لا يكون للولايات اي سلطة تشريعية، الا اذا تم السماح لها

[1] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٩٠.
[2] المصدر نفسه، ص٤٩١.
[3] ينظر المادة (٧٠)، القانون الاساسي، المصدر السابق.

وبصورة صريحة بموجب قانون اتحادي يصدر عن البرلمان الاتحادي في الاطار الذي حدده القانون الاساسي.[١]

وفي نطاق الصلاحيات المشتركة (الاختصاص التنافسي- او المشترك) ما بين الحكومة الاتحادية والولايات. فالأخيرة حق التشريع بالقدر الذي لا يستخدم الاتحاد حقه فيه او طالما انه لا يستخدم هذه السلطة. اذ تمتلك الحكومة الاتحادية في هذا المجال حق التشريع بالقدر الذي تبدو الحاجة الى تشريع اتحادي حول مسألة لا يمكن ان تسوى بصورة مجدية بواسطة تشريعات الولايات، او ان تنظيمها بموجب قانون احدى الولايات من المحتمل ان يمس مصالح ولاية اخرى، او ان يكون التشريع الاتحادي ضروري لحماية الوحدة القانونية والاقتصادية، ولاسيما المحافظة على تجانس اوضاع المعيشة او التوصل الى ظروف حياتية متكافئة في عموم مناطق الاتحاد، اي تحقيق المصلحة العامة للبلاد. هذا ويمكن الاستعاضة عن التشريعات الاتحادية التي اصبح وجودها غير ضروري، بتشريعات اقليمية على مستوى الولاية لتنظيم أمور تدخل ضمن الاختصاص المشترك، وذلك بموجب قانون اتحادي.[٢]

وفيما يخص ادارة العملية السياسية، فقليلة هي الوكالات الفيدرالية التي تمتلك مصادر تنفيذ او مراقبة السياسات التي اقرتها الحكومة الفيدرالية، وبذلك يعهد بمعظم المسؤوليات الادارية والمحلية الى حكومات الولايات، و أحد المؤشرات على الدور المركزي للولايات هو ان عدد موظفي الخدمة المدنية الذين تعينهم حكومات الولايات اكبر من العدد الذي تعينهم الحكومة الاتحادية والادارات المحلية مجتمعين. وبسبب تفويض المسؤوليات الادارية، فان التشريعات الاتحادية تكون مفصلة بوضوح لضمان اتباع نوايا الحكومة من هذه التشريعات عند التطبيق الفعلي للقانون. وقد تشرف الوكالات الفيدرالية (الاتحادية) على وكالات الولايات ايضاً. وفي حال حدوث نزاعات فقد تطبق عقوبات، او يصار الأمر الى المراجعة التشريعية. فعلى الرغم من السيطرة التي تمارسها الحكومة الاتحادية، فان الولايات تحتفظ بقدر مهم من حرية الخيار عند تطبيق معظم التشريعات الاتحادية. ويعود سبب ذلك، جزئياً، الى ان الحكومة الاتحادية تفتقر الى المصادر التي تمكنها من متابعة اعمال الولاية عن قرب. كما ان فرض رقابة على الولايات يتطلب تأييد البوندسرات، حيث تلقى المطالبات بحقوق الولايات آذاناً صاغية ومتعاطفة. وتوفر لا مركزية السلطة السياسية هذه المزيد من المرونة للنظام السياسي.[٣] اما مسألة المراجعة التشريعية، فتخضع التشريعات في المانيا، للمراجعة، وللمحكمة الدستورية سلطة تقييم دستورية التشريعات والحكم ببطلان القوانين التي تنتهك بنود القانون الاساسي.[٤]

---

[١] ينظر المادة (٧١)، المصدر نفسه.

[٢] ينظر المادة (٧٢) ، المصدر نفسه، وينظر كذلك: إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص ٩٠-٩١.

[٣] روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٩١.

[٤] ينظر المادة (٩٣)، القانون الاساسي، المصدر السابق.

الخاتمة

تحققت الديمقراطية في المانيا بفعل دستورها وبتنظيمه لعمل السلطات الثلاث ، التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وعمل الاحزاب السياسية وجماعات المصالح ، لبناء اسس اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية صحيحة .

اضافة الى المشاركة و الثقافة السياسية العالية المستوى التي يتمتع بها ابناء هذا البلد . وقد كان للاحزاب السياسية الدور الفاعل في تشكيل هذه الثقافة بالاضافة الى الدور المؤثر في الاتصال السياسي لجماعات المصالح والمتمثلة بالكنيسة واتحادات رجال الاعمال والاتحادات الصناعية فضلا عن النقابات العمالية .

ان هذه القوى المحركة للنظام السياسي الالماني وبفعل برامجها السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع وجود دستور وقوانين تنظم عمل هذه القوى ومشاركتها الفاعلة ، قد ساهم بشكل واضح على ارساء دعائم لنظام ديمقراطي وبناء دولة القانون والمؤسسات التي من خلالها اضحى المواطن الالماني يتمع بالحرية والمساواة وباقي الحقوق الاساسية وصولا لأعلى مستويات الرفاه الاجتماعي . حيث كان لهذه القوى المحركة للنظام السياسي الأثر الكبير في المشاركة بتخطيط وادارة العملية السياسية حتى افضت الى انجاح العملية الديمقراطية في البلاد وتحقيق افضل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مثيلاتها من الدول الاوربية والعالمية .

قائمة المصادر والمراجع

اولا : الدساتير والقوانين واللوائح

١- القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية ، ترجمة خليل ابو عياش وآخرون ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٢- قانون الاحزاب الالماني ، الجريدة الالمانية الرسمية الاتحادية ، برلين ، ٢٠٠٤ .

٣- اللائحة الداخلية للبوندستاغ ، قسم النشاط الاعلامي البرلماني، برلين ، ٢٠٠٤ .

ثانيا : الكتب باللغة العربية والمعربة:

١- المر بليشكه،حكومة المانيا المعاصرة،ترجمة محمد حقي،مؤسسة فرانكلين للنشر،القاهرة،١٩٧٣ .

٢- جان مينو،الجماعات الضاغطة،ترجمة بهجت شعبان،منشورات عويدات،بيروت،١٩٧١ .

٣- حافظ علوان،النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الاميركية،دار وائل،عمان،٢٠٠١ .

٤- حسن نافعة،معجم النظم السياسية في اوربا الغربية وامريكا الشمالية،دار الجيل،بيروت،٢٠٠٠ .

٥- حقائق عن المانيا،ترجمة اسماعيل عاصم وحسين حمدان،معهد برتلسمان،ميونيخ،١٩٨٦ .

٦- سعاد الشرقاوي،النظم السياسية المعاصرة،(بلا)،القاهرة،٢٠٠٧ .

٧- سليمان صالح الغويل،ديمقراطية الاحزاب والجماعات الضاغطة،جامعة قار يونس،بنغازي،٢٠٠٣ .
٨- لورنس غراهام وآخرون،السياسة والحكومة،ترجمة عبد الله فهد،جامعة الملك سعود،السعودية،٢٠٠٠
ثالثا: البحوث :
١- روسل جيه دالتون،السياسة في المانيا،في كتاب(غابرييل الموند وبنغهام باول الابن، السياسات المقارنة)،ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر،عمان،١٩٩٨ .
٢- عبد المنعم سعيد،ظاهرة الخضر،مجلة السياسة الدولية،ع٨٢،تشرين الاول١٩٨٥ .
رابعا : الانترنت :
١- الحزب المسيحي الديمقراطي يحتفل بعيد ميلاده الستين،دويتش فيله،www.dw-world.de
٢- لؤي المدهون، برامج الاحزاب الالمانية الانتخابية،دويتش فيله،www.dw-world.de
٣- حقائق عن المانيا،وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-deuchland.de
٤- ضرغام الدباغ،تقرير عن الانتخابات البرلمان الالماني الاتحادي، www.myportail.com
خامسا : الكتب باللغة الانكليزية:
١- Konrad Reuter‹ The bundesrat ، the federal council of federal republic of Germany‹ berlin‹ 2002.

الملخص

تعتبر الاحزاب السياسية الالمانية وجماعات المصالح هي القوى الرئيسية المحركة للنظام السياسي الالماني ، والتي بدورها تساهم بشكل فاعل في ارساء ركائز النظام الديمقراطي في المانيا ، وذلك بزيادة الوعي السياسي لدى الناخب الالماني من خلال تقديم البرامج والافكار والمقترحات لتشكيل ثقافة سياسية تتلائم وتحقيق المطالب الشعبية ، فضلا عن وجود دستور وقوانين لتنظيم هذه العملية ، من اجل المساهمة في العملية السياسية وادارتها بنجاح. وقد استطاعت المانيا تحقيق تقدم كبير في بناء الديمقراطية ودولة القانون التي يتمتع بها المواطن الالماني بالحقوق الاساسية والرفاه الاحتماعي .

پوختە

پارتە سیاسییەکانی ئەڵمانیا و گروپەکانی فشار بزوێنەری سەرەکی سیستمی سیاسی ئەڵمانیان و ڕۆڵێکی بەرچاو دەگێڕن لە چەسپاندنی کۆڵەکەکانی دیموکراتی لەو وولاتە، ئەویش بەهۆی بەرزکردنەوەی ووشیاری سیاسی دەنگدەری ئەڵمانی لەڕێگەی پێشکەشکردنی بەرنامە و بیروبۆچوون و پێشنیار بۆ پێکهێنانی ڕۆشنبیرییەکی سیاسی گونجاو لەگەڵ داواکارییەکانی گەل، ئەمە جگە لەبوونی دەستور و یاساکان بۆ ڕێکخستنی ئەم پرۆسەیە بۆ هاوبەشیکردن لە پرۆسەی سیاسی و بەڕێوەبردنی بەشێوەیەکی سەرکەوتووانە. ئەڵمانیا توانیویەتی پێشکەوتنێکی گەورە بەدیبهێنێت لە بونیاتنانی دیموکراتی و دەوڵەتی یاسا کە تیایدا هاوواڵاتی ئەڵمانی خاوەن مافە سیاسییەکان و خۆشگوزەرانی کۆمەڵایەتییە.

Abstract

The German political parties and interest groups are the main forces driving the German political system ، which in turn contribute actively in establishing of the democratic system in Germany ، an increase political awareness among voters German through the provision of programs and ideas and proposals for the formation of a political culture fit and achieve popular demands ، as well as the existence of the Constitution and laws to regulate this process ، in order to contribute to the political process and manage successfully. Germany has been able to achieve substantial progress in building democracy and the rule of law enjoyed by German citizen fundamental rights and welfare